

Distr.: General
4 August 2009
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والستون

البند ٧١ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات

حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من

المقررين والممثلين الخاصين

حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاص المعني بحالة

حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فيتيت مونتا ريهورن.

* A/64/150.



تقرير المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

موجز

يغطي هذا التقرير الفترة الممتدة من أواخر عام ٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠٠٩. ويشير هذا التحليل إلى طائفة من الحقوق والحريات التي تنتهك يوميا وبشكل سافر من جانب السلطات، مما يسبب الكثير من الآلام والمعاناة لعامة السكان. ومن الواضح أن الانتهاكات ترتكب على نطاق واسع وتتسم بطابع منهجي وبغرض من حيث آثارها وانعكاساتها. أما الحقوق المتعلقة بالتححرر من الفاقة والخوف والتمييز والاضطهاد والاستغلال، فتعرض للخرق بشكل مؤسف على يد تلك السلطات التي تُفُلت من العقاب في ظل سلسلة عجيبة من الانتهاكات المتتالية والمتكررة بدون انقطاع. فهي لا تشكل خطرا وتهديدا لحقوق الإنسان فحسب، وإنما للسلام والأمن الدوليين. ولمواجهة هذه الانتهاكات، تتطلب الدعوة العاجلة التي يوجهها الممثل الخاص لاتخاذ إجراءات في هذا الصدد تقديم استجابات شاملة على جميع الأصعدة، الوطنية منها والدولية.

وتُنصح سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باتخاذ التدابير اللازمة من أجل تقديم استجابة فعالة فيما يتعلق بحق التححرر من الفاقة من خلال كفالة الفعالية في توفير الغذاء وغير ذلك من الضروريات الأساسية للمحتاجين وإتاحة إمكانية حصولهم عليها والتعاون بشكل بناء مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني لمعالجة هذه المسألة؛ وتمكين السكان من الاضطلاع بأنشطة اقتصادية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وكسب رزقهم دون تدخل من الدولة؛ واحترام الحق في التححرر من الاضطهاد بالكف عن معاقبة طالبي اللجوء العائدين من الخارج، وإصدار تعليمات واضحة للمسؤولين بتجنّب احتجاز هؤلاء الأشخاص وعدم معاملتهم معاملة لاإنسانية؛ ومعالجة عامل الخوف في البلد عن طريق وضع حد لعمليات الإعدام العلني وغيرها من الانتهاكات التي ترتكب ضد أمن الأشخاص من خلال إصلاح القوانين وتوجيه تعليمات أكثر وضوحا إلى القائمين بإنفاذ القانون بشأن احترام حقوق الإنسان، وبناء قدراتهم ورصد عملهم لضمان مساءلتهم؛ والتعاون بفعالية لحل قضية الأجانب المختطفين في هذا البلد؛ والاستجابة بصورة بناءة لتوصيات المقرر الخاص؛ وإرساء عملية ديمقراطية يتم في إطارها تحويل الميزانية العسكرية إلى القطاع الاجتماعي.

إن المجتمع الدولي مدعو إلى التأكيد بقوة على الحاجة إلى اتباع نهج متكامل لمواجهة الاستغلال الذي يتعرض له الشعب على يد سلطات الدولة من خلال الدعوة إلى الأخذ بسياسة "الشعب أولاً" بدلا من السياسة الراهنة القائمة على مبدأ "السلطة العسكرية أولاً"، مع بدء عملية إنمائية منصفة؛ وتمكين منظومة الأمم المتحدة بأسرها من اتخاذ تدابير ترمي إلى القضاء على الانتهاكات الرئيسية والمساعدة في ضمان الحريات الأساسية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

المحتويات

الصفحة	
٥	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الحالة
٦	ألف - التحرر من الفاقة
١٢	باء - التحرر من الخوف
١٨	جيم - التحرر من التمييز
٢٢	دال - التحرر من الاضطهاد
٢٦	هاء - التحرر من الاستغلال
٢٩	ثالثا - الرسائل
٢٩	رابعا - الاستنتاجات والتوصيات

أولا - مقدمة

١ - أنشأت لجنة حقوق الإنسان ولاية المقرر الخاص في عام ٢٠٠٤، وأصبحت تُحدد سنويا حتى الآن. وبموجب هذه الولاية، يقدم المقرر الخاص تقريرا سنويا إلى مجلس حقوق الإنسان وتقريراً آخر إلى الجمعية العامة. ويتقدم المقرر الخاص بالشكر الجزيل إلى الحكومات وأعضاء المجتمع المدني ووكالات الأمم المتحدة وغيرها من الكيانات التي ساعدت في توفير المعلومات لإعداد هذا التقرير. ومن المؤسف أن سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت التعاون مع المقرر الخاص في تنفيذ ولايته بالرغم من الجهود التي بذلها سعياً للتعاون معها بشكل بناء ومتسق.

٢ - ويغطي هذا التقرير حالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خلال الفترة الممتدة من أواخر عام ٢٠٠٨ إلى منتصف عام ٢٠٠٩. ويتوخى المقرر الخاص أن يعرض فيه تقييماً لحالة حقوق الإنسان والحريات الأساسية من الزوايا التالية: التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، والتحرر من التمييز، والتحرر من الاضطهاد، والتحرر من الاستغلال. وهو يركز على التقرير الذي قدمه المقرر الخاص إلى مجلس حقوق الإنسان في مطلع عام ٢٠٠٩ (A/HRC/10/18)، والذي شدد فيه على الحاجة إلى استراتيجيات أكثر فعالية في مجالات الوقاية والحماية والإمداد والمشاركة.

ثانياً - الحالة

٣ - إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بلد يقوم على أساس نظام حكومي مركزي مكرّس لمساندة سُدة القيادة العليا (السوريونغ) في ظل أوضاع غير ديمقراطية^(١). وفي السنوات الأخيرة، أبدت سلطات البلد تغيراً طفيفاً في مدى انفتاحها على التعاون مع المجتمع الدولي في بعض المجالات. فأولاً، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طرف في أربع معاهدات لحقوق الإنسان، وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل. كما أنها مثلت أمام لجنة حقوق الطفل في عام ٢٠٠٩.

(١) للاطلاع على أحدث الكتابات المنشورة عن حقوق الإنسان في البلد، انظر: الكتاب الأبيض بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، ٢٠٠٩، المعهد الكوري للتوحيد الوطني (سول، ٢٠٠٩)؛ الكتاب الأبيض بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، نقابة المحامين الكورية (سول، ٢٠٠٩)؛ حالة حقوق الإنسان في العالم، منظمة العفو الدولية (لندن، ٢٠٠٩) تقرير قطري: كوريا الشمالية، وحدة معلومات مجلة الإيكونومست، لندن، ٢٠٠٨؛ الكتاب الأبيض بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، المعهد الكوري للتوحيد الوطني (سول، ٢٠٠٨).

٤ - وثانيا، أصبح الوصول إلى البلد أكثر يسرا عقب الفيضانات المدمرة التي اجتاحتها في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧، وقد أبدى البلد تعاوننا جيدا نسبيا مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بإيصال المعونة إليه في عام ٢٠٠٨. لكنه عاد وأوصد الأبواب في عام ٢٠٠٩، كما هو مبين أدناه. وفي بعض الأحيان، توجد أيضا إمكانيات للتعاون البناء من خلال تقديم إسهامات في إطار ثنائي كما هو الشأن مثلا في برنامج مكافحة الملاريا الذي تدعمه جمهورية كوريا في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والذي ساهم في توفير الأدوية وبناء القدرات من أجل خفض معدل الإصابة بالمرض، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية. وثالثا، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإصلاح بعض القوانين في السنوات الأخيرة. فعلى سبيل المثال، تم تعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية عدة مرات في الفترة الممتدة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٧، وذلك لأسباب نابعة جزئيا من التزاماتها بموجب معاهدات حقوق الإنسان السالفة الذكر.

٥ - ومع ذلك، ظل الطابع السلبي يخيم على الأجواء العامة في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لعدد من الأسباب. فالحادثات السداسية الرامية إلى نزع السلاح النووي من البلد متوقفة حاليا بسبب تعنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما أن التجارب النووية والتجارب على القذائف التي أجراها هذا البلد في عام ٢٠٠٩ تشكل استفزازا وانتهاكا للقانون الدولي. وقد دفعت مجلس الأمن إلى فرض مجموعة من الجزاءات عليه. ومع ذلك، أشار مجلس الأمن في القرار ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، الذي يفرض هذه الجزاءات، إلى مسألة حقوق الإنسان ضمنا، إذ شدد على أهمية استجابة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لسائر شواغل المجتمع الدولي الأمنية والإنسانية، واستثنى من هذه الجزاءات تقديم المعونة الإنسانية الدولية إلى البلد.

٦ - وعلى وجه العموم، تظل حالة حقوق الإنسان في البلد بائسة بسبب الطابع القمعي لقاعدة السلطة التي تتسم، في آن واحد، بأنها سلطة منعزلة ومحكومة ومتصلبة. وتشمل طائفة الانتهاكات المرتكبة الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتستعر هذه الانتهاكات بفعل البيئة السياسية الخانقة والعملية الإنمائية المحبطة اللتين تفاقمهما سلسلة من الفضائح المروعة في البلد.

ألف - التحرر من الفاقة

٧ - كان النقص في الغذاء من العوامل الرئيسية لحالة الفاقة التي يعيشها السكان منذ منتصف التسعينيات. وكانت الحصص التموينية الغذائية التي تقدمها الدولة يتم توزيعها منذ أيام النظام الأولى عن طريق نظام توزيع عام، كوسيلة لغرض سيطرة الدولة على شعبها. وشهد النظام فشلا ذريعا في منتصف التسعينيات عندما أدت أزمة غذاء مطولة إلى تفشي

سوء التغذية وحدوث مآسٍ أخرى. ووقعت الأزمة نتيجة كوارث طبيعية وتدهور بيئي وسوء في الإدارة من جانب السلطات. ثم بدأ النظام بعد ذلك في قبول المعونة الغذائية الأجنبية للتخفيف من الحالة المزمنة. وحاول، في عام ٢٠٠٥/٢٠٠٦، الحد من هذه المعونة ومن وجود وكالات دولية كانت تعنى بهذه المسألة، في محاولة منه لتقليص الوجود الخارجي، ولكن ذلك غلبته أحداث أخرى، وهي الفيضانات المدمرة التي وقعت في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

٨ - وفرضت هذه الكوارث الضغط على السلطات لإعادة فتح الباب أمام المعونة الخارجية. وفي عام ٢٠٠٦، بدأت وكالة الأمم المتحدة الرئيسية الرائدة في هذا المجال وهي برنامج الأغذية العالمي عملياتها الممتدة للإغاثة والإنعاش بهدف توصيل المعونة الغذائية لنحو ٩,١ مليون نسمة. وفي عام ٢٠٠٨، تم التوصل إلى اتفاق جديد بين السلطات وبرنامج الأغذية العالمي لمساعدة نحو ٥,٦ ملايين نسمة. وأجرى برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تقييماً مهماً للأمن الغذائي في حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وكشفت النتائج الأولية عن جوانب مثيرة للقلق الشديد تشير إلى حدوث انخفاض خطير في حجم الغذاء المتاح وفي فرص الحصول على الغذاء واستهلاك الأغذية. ومما أثار القلق بصفة خاصة ما تبين عن زيادة عدد الأطفال المصابين بأمراض الإسهال وزيادة كبيرة وصلت إلى ضعف العدد المسجل في الدراسة الاستقصائية السابقة للتغذية التي أجرتها الأمم المتحدة والحكومة في عام ٢٠٠٥. وبالتالي، فقد اتجه معدل سوء التغذية والأمراض في أوساط الأطفال إلى الارتفاع.

٩ - وأبرز برنامج الأغذية العالمي ثلاث فئات بعينها لا يتوفر لها الأمن الغذائي وهي فئة المستضعفين اجتماعياً (الأطفال في مؤسسات الطفولة، والمسنون، والأطفال في أجنحة طب الأطفال)، والضعفاء من الناحية الفسيولوجية (الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة والمراهقون) والضعفاء من الناحية الجغرافية ولا سيما في الجزء الشمالي الشرقي والجنوبي من البلاد. وترتبط الاحتياجات الغذائية العاجلة إلى حد كبير بالنقص في الأسمدة والوقود.

١٠ - وأشار تقرير مشترك أصدره برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في وقت لاحق من السنة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨) إلى أنه بالرغم من تحسن الأوضاع المناخية في عام ٢٠٠٨، سيكون هناك نقص حاد في الأغذية مما يستدعي تقديم المساعدة الدولية. ويقدر أن حجم الإنتاج الإجمالي للأغذية في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سوف يصل إلى ٤,٢١ ملايين طن مع حدوث نقص في الحبوب يقدر بنحو ٨٣٦ ٠٠٠ طن

بالرغم من الواردات التجارية المحتملة التي يبلغ حجمها نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طن. وتعرض للخطر بصفة خاصة فئات فقراء الحضر وسكان الأماكن النائية التي تشهد عجزا في الغذاء في الشمال الشرقي من البلاد. ولذلك، فإن حجم المساعدة الغذائية اللازمة حتى مجيء موسم الحصاد التالي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ يقدر بنحو ٨٠٠ ٠٠٠ طن. ولاحظ برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الفاو أن القطاع الزراعي لم يستفد استفادة كبيرة من الأوضاع المناخية الملائمة في عام ٢٠٠٨ للأسباب الرئيسية التالية:

- الانخفاض طويل الأجل في خصوبة التربة الذي يعزى إلى حد كبير إلى تشبع التربة بالحموضة مما أدى إلى تخفيض قدرة النبات على امتصاص المواد المغذية من الأسمدة؛
- النقص الدائم في المنتجات الزراعية الحيوية كالوقود والأسمدة؛
- الضعف أمام الأحداث المناخية القاسية من قبيل الاتجاهات المزعجة لتركيز أمطار الصيف، ونمو مجاري الأنهار مما يجعلها أكثر عرضة للفيضان، ودمار الهياكل الأساسية وقدمها؛
- العوامل الهيكلية، بما في ذلك القيود المفروضة على الأنشطة السوقية واستخدام الموارد الطبيعية وسوء توزيع المكاسب العائدة من الإنتاجية العالية في زراعة الأراضي المنخفضة والأراضي المنحدرة^(٢).

١١ - ويواجه نحو ٨,٧ ملايين شخص حالة من انعدام الأمن الغذائي ويحتاجون بالتالي إلى المساعدة. ونظرا لهذه الحالة تبرز الحاجة أيضا لإجراء تقييم تغذوي منتظم لجميع الأشخاص المعنيين.

١٢ - ومنذ منتصف عام ٢٠٠٨ وحتى منتصف عام ٢٠٠٩، توفر لبرنامج الغذاء العالمي فرص في الوصول إلى الميدان أكثر مما توفرت له منذ عام ٢٠٠٥، حيث شملت أنشطته ١٣١ مقاطعة و ٨ محافظات من جملة ٥٠ مقاطعة يتم تقديم الدعم لها بموجب البرنامج المطول للإغاثة والإنعاش، مما يعني توفر الفرص من حيث المبدأ للوصول إلى ٦ ٢٣٧ ٠٠٠ مستفيد. وتشمل المجموعات التي تم الوصول إليها أساسا النساء المرضعات وأطفال المدارس الابتدائية والمسنين وذوي الإعاقة. كما يتوفر الغذاء أيضا للأنشطة الإنمائية المجتمعية (المرتبطة بالعمل). وتشمل المعونة الغذائية الأغذية المعززة المنتجة محليا مثل الذرة والصويا والأرز

(٢) FAO/WFP, Special Report: FAO/WFP Crop and Food Security Assessment Mission to the Democratic People's Republic of Korea (8 December 2008), p.3

والحليب والحبوب. وفي عام ٢٠٠٩، بدأت الفاو أيضا تنفيذ برنامج التأهيل والإنعاش الزراعي الذي يهدف إلى منح الأولوية للمنتجات الزراعية، والزراعة الحافظة للموارد، ومضاعفة الحصاد، وإنتاج الخضراوات، والحراثة الزراعية، وإنعاش قطاع الماشية، مع التركيز في المستقبل على التوسع في إنتاج الألبان وتخطيط التأهب ومضاعفة إنتاج البذور النباتية.

١٣ - ومع ذلك، كانت حالة المعونة في عام ٢٠٠٩ أشد سوءا. فبسبب النقص في المعونة الدولية التي تأثرت، بلا شك، برد الفعل على التجارب النووية وتجارب القذائف التي أحرقتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لم يتسق لبرنامج المعونة سوى تلبية الاحتياجات لأقل من مليوني شخص. وعلى جبهة أخرى، وبالرغم من قبول البلد للعرض الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٨ بتوفير نحو ٥٠٠ ٠٠٠ طن من الأغذية على مدى اثني عشر شهرا، وسُمح لمجموعة من المنظمات الأمريكية غير الحكومية بالدخول إلى البلاد للمساعدة في تقديمها، توقف البلد منذ مطلع عام ٢٠٠٩ في قبول المعونة المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وطلب من جميع المنظمات غير الحكومية مغادرة البلاد. وكان ذلك نتيجة لعدم ارتياح السلطات لعملية رصد المعونة الغذائية واستخدام مترجمين شفويين للغة الكورية قادمين من خارج البلاد.

١٤ - وتشمل التغييرات الأخرى التي يعتزم اتخاذها بسبب النهج الصارم الذي اتبعته السلطات في منتصف عام ٢٠٠٩ ما يلي:

- تخفيض عمليات برنامج الأغذية العالمي ليشمل ٥٧ مقاطعة فقط في ست محافظات؛
- خفض عدد موظفي برنامج الأغذية العالمي؛
- لن يكون في مقدور برنامج الأغذية العالمي بعد الآن استخدام متحدثين بالكورية دوليين؛
- سوف يتطلب الأمر تقديم طلب قبل أسبوع للقيام بزيارات الرصد بدلا من فترة الأربعاء والعشرين ساعة كما كان في السابق؛
- رغبة السلطات في أن تتولى تشغيل مختلف مستودعات الأغذية التي تُدار حاليا بواسطة برنامج الأغذية العالمي؛
- تأخير الحكومة لدراسة التقييم التغذوي الذي طلبته وكالات الأمم المتحدة.

١٥ - وينبغي ملاحظة أن وكالات الأمم المتحدة تعمل على أساس مبدأ ”لا غذاء بدون نفاذ“ أي أنها لن تقدم الأغذية إلا إذا توفرت الفرص للوصول إلى المستفيدين المستهدفين. كما أن وكالات الأمم المتحدة والوكالات الأخرى مثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب

الأحمر والهلل الأحمر تتطلع إلى التحرك إلى ما وراء مجرد تقديم المعونة الغذائية إلى الاضطلاع بالأنشطة الموجهة نحو تحقيق الأمن الغذائي، والتي ربما تساعد على منع الكوارث والحد من الحرمان، من قبيل إدارة مستجمعات المياه وزراعة الغابات، وتحسين زراعة الأراضي المنحدرة لزيادة مقدار ما يحصل عليه السكان من أغذية.

١٦ - ومع ذلك، فقد ضاعف من حرمان السكان بشكل عام الدور السلبي الذي قامت به السلطات لعدة أسباب. فأولاً، يمكن الإشارة إلى أن الحكومة قد اتخذت إجراءات في عام ٢٠٠٢ فتحت الباب أمام ممارسة أنشطة شبه سوقية مما أتاح للسكان المشاركة في النظام السوقي والقيام بقدر محدود من إنتاج وشراء وبيع سلعهم. وقد اعتبر أن نظام التوزيع العام هو نظام غير فعال ومُنح السكان أجوراً إضافية للاهتمام بشؤونهم. إلا أنه في عام ٢٠٠٥، وبسبب الخوف من فقد إحكام السلطات لقبضتها على السكان، بدأت في فرض نظام التوزيع العام على السكان وحظر الأنشطة السوقية. وتم ذلك بالرغم من حقيقة أن نظام التوزيع العام، ولا سيما في ضوء عدم كفاية الحصص المتاحة، كان ولا يزال غير قادر على الاستجابة بفعالية لاحتياجات السكان. ولاحظت الفاو وبرنامج الأغذية العالمي الطابع غير المتسق الذي يشوب نظام التوزيع العام على النحو التالي:

”في عام ٢٠٠٤، تراوحت حصص الإعاشة في إطار نظام التوزيع العام بين ٢٠٠ و ٢٥٠ جراماً، ولكنها ارتفعت إلى ٥٠٠ جرام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. إلا أن النظام ظل يشهد تحديات خطيرة فيما يتعلق بالأداء في تقديم الكميات الملائمة غذائياً من الحبوب في العديد من المقاطعات. وفي عام ٢٠٠٧، ظلت حصص نظام التوزيع العام توزع بمعدل ٥٠٠ جرام حتى حدوث الفيضانات في آب/أغسطس عندما شهدت عمليات التوزيع انقطاعاً بسبب الخسائر في مخزونات الغذاء والضرر الذي أصاب مستويات الحصص التي تراوحت بين ٣٠٠ و ٤٠٠ جرام. وفي بداية عام ٢٠٠٨، كانت حصص نظام التوزيع العام يتم الإبلاغ عنها باستمرار من جانب المسؤولين والأسر بأنها تصل إلى ٣٥٠ جرام، ثم انخفضت إلى ٢٥٠ جرام في أيار/مايو، و ١٥٠ جرام (أي قرابة ٥٠٠ ألف من الأسعار الحرارية في اليوم للشخص الواحد في الفترة بين حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر. وتم في تشرين الأول/أكتوبر تعديلها تصاعدياً لتصل إلى ٣٠٠ جرام^(٣).

(٣) المرجع نفسه، الصفحة ٢٤.

١٧ - ثانياً، تقلصت المبادرات الاقتصادية، وخاصة في ما يتعلق بالمرأة، بشكل كبير في الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨ عندما قامت السلطات بحظر النساء اللاتي تقل أعمارهن عن ٤٠ عاماً من ممارسة التجارة. وتم في وقت لاحق رفع الحد الأعلى للسن إلى ٤٩ عاماً. ثالثاً، خططت السلطات في نهاية عام ٢٠٠٨، سعياً منها لفرض سيطرة الدولة على السكان، إلى إغلاق الأسواق العامة، ومنعت بيع الأرز في هذه الأسواق بالرغم من أن هذه الأسواق كانت مصدراً رئيسياً للدخل والغذاء للسكان. وتعمل السلطات حالياً على إجبار السكان على الحصول على الحبوب والمنتجات الأخرى من المخازن التي تديرها الدولة مباشرة. وجرت احتجاجات عديدة من جانب التجار ضد هذا الإجراء. وصدر الأمر لأكبر سوق للجملة في البلاد في بيونغ يانغ بالإغلاق كجزء من الحملة الرامية إلى إغلاق الأسواق العامة وتحويلها إلى أسواق للمزارعين^(٤).

١٨ - رابعاً، وردت تقارير بالغاء زراعة الرقع الزراعية الخاصة^(٥). وقد ظلت هذه "الزراعة المنزلية" حتى الآن مصدراً مهماً للغاية لعيش السكان عموماً الذين يفتقرون إلى الغذاء الملائم والذين يقومون بهذا النوع من الزراعة لتكملة توفر الغذاء. كما بدأت السلطات أيضاً في تسجيل الحيازات الأرضية الصغيرة بغية تقليصها. وسوف تتسبب هذه القيود بشكل عام في زيادة معاناة الشعب الذي لا تستطيع السلطات توفير الغذاء أو تقديم المساعدة الملائمة له. وتشمل حالات الحرمان الأخرى النقص في الأسمدة والكهرباء والوقود والأدوية. ويشهد نظام الرعاية الاجتماعية، بما في ذلك نوعية المستشفيات تدهوراً خطيراً.

١٩ - من جهة أخرى تتعاون السلطات بطريقة جيدة نسبياً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) بشأن مجموعة من الأنشطة التي تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مثل القيد في المدارس الابتدائية ومعدلات إكمال الدراسة وتعلم القراءة والكتابة. وذكر أن خدمات التحصين تحسّنت بدرجة كبيرة. وسيتم جمع بيانات أيضاً عن طريق مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة بنهاية عام ٢٠٠٩. ولكن يبقى المحك الرئيسي للإحصاءات هو مدى التحقق منها. وعلى جبهة أكثر مدعاة للقلق، ذكرت اليونيسيف أن:

"سوء التغذية بين الأطفال والنساء الحوامل والمرضعات لا يزال يشكل مدعاة للقلق العميق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية نتيجة للفيضانات التي حدثت في عام ٢٠٠٧ والانخفاض الحاد في الواردات الغذائية التي تلي عادة جزءاً كبيراً من هذا العجز. ولا تزال وفيات الأطفال (٥٥ في الألف من المواليد الأحياء)

(٤) "North Korea today No. 283", 27 June 2009.

(٥) "North Korea today No. 252" 19 November 2008.

وسوء التغذية المزمّن بين الأطفال دون سن الخامسة (٣٧ في المائة) وسوء التغذية بين النساء الحوامل (٣٢ في المائة) تشهد معدلات عالية نتيجة لفترة الفقر التي طال أمدها والنظم الصحية التي تفتقر للموارد وتدهور الهياكل الأساسية للمياه والمرافق الصحية والممارسات غير الكافية لرعاية الأطفال الصغار والنساء الحوامل وهشاشة الأمن الغذائي. وبالرغم من توفر فرص التعليم للجميع تقريبا، تظل البيئة الدراسية بيئة ضعيفة حيث أصبحت مئات الفصول الدراسية مدمرة أو لحقت بها أضرار بسبب الفيضانات مثلها مثل نوعية التعليم بسبب انعدام الموارد وفرص التعرض للمخاطر^(٦).

٢٠ - وما فتئت السلطات تتعاون أيضا مع صندوق الأمم المتحدة للسكان في إجراء تعداد وطني حان موعده منذ مدة طويلة وينتظر نشر نتائجه النهائية. وكشفت النتائج الأولية في بداية عام ٢٠٠٩ عن وصول عدد السكان إلى ٢٤ مليون شخص، ويقدر معدل نمو السكان بنحو ٠,٨ في المائة في السنة منذ التعداد الأخير للسكان الذي أجري في عام ١٩٩٣. وسيساهم التعداد الجديد في إضفاء المزيد من الشفافية على الحالة وتمكين جميع المعنيين من وضع الخطط والبرامج لتقديم الغذاء والضروريات الأخرى بطريقة أكثر فعالية. ويلزم أيضا أن تكفل السلطات عدم التمييز ضد المجموعات التي شملها التعداد بناء على المعلومات الجديدة المتاحة.

باء - التحرر من الخوف

٢١ - من شأن القمع السائد الذي تفرضه السلطات ضمان أن يعيش الناس في خوف مستمر والضغط عليهم للوشاية ببعضهم البعض. وتمارس الدولة رقابة مكثفة على مواطنيها وحتى بالنسبة للمسؤولين فهم يعيشون مخاوف يومية حيث يجري تشجيع زملائهم على "الوشاية" ببعضهم البعض. وعلى مر السنوات، غرست السلطات ثقافة عدم الثقة وسياسة فرق تسد التي تتغلغل بين الأسر والمجتمعات المحلية. وزاد الأمور تعقيدا أن النظام يعتمد سياسة "السلطة العسكرية أولا" (سونغان) ويرصد سكان البلد من خلال القبضة الحديدية لجهازه الأمني.

٢٢ - ويتجلى عامل 'الخوف' عندما لا ينتمي الشخص إلى أيديولوجية النخبة المرتبطة بالقيادة القائمة على الأسرة أو لا يشاطرها هذه الأيديولوجية ويتم نبذه وتمييشه وفقا

(٦) اليونيسيف، تقرير العمل الإنساني، ٢٠٠٩، آسيا والمحيط الهادئ، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، متاح على الموقع: http://www.unicef.org/harog/index_dprkorea.php

لذلك. ويتضمن القانون الجنائي طائفة لا حصر لها من أحكام الجرائم، والتي تساعد على توطيد أركان النظام وإعمال عنصر الخوف. وهي تشمل ما يلي: ١٤ نوعاً من الجرائم المناهضة للدولة؛ و ١٦ نوعاً من الجرائم المخلة بنظم الدفاع الوطني؛ و ١٠٤ أنواع من الجرائم المضرة بالاقتصاد الاشتراكي؛ و ٢٦ نوعاً من الجرائم المضرة بالثقافة الاشتراكية؛ و ٣٩ نوعاً من الجرائم المخلة بالنظم الإدارية؛ و ٢٠ نوعاً من الجرائم المضرة بالحياة على أساس النظام الجماعي؛ و ٢٦ نوعاً من الجرائم المضرة بالأرواح والضارة بمتلكات المواطنين^(٧).

٢٣ - وقد تفاقم الوضع نتيجة للممارسات المسببة للشقاق والفرقة التي يعتمدها النظام للتحكم في سكانه. وقامت السلطات، على مر السنين، بالفصل بين السكان ضمناً وتقسيمهم إلى ثلاث فئات، هي: المقربون من القمة، والمستوى المتوسط (ويضم عادة غالبية سكان المناطق الحضرية والريفية)؛ ثم المصنفون على أنهم من المعادين للنظام، مثل المنشقين السياسيين والذين لا يتمتعون برضاء النظام عنهم، ومن لديهم روابط بجمهورية كوريا واليابان. وتستخدم ضد الناس عقوبات جماعية، وتضطهد أسر بكاملها وتودع المعتقلات في حالة عدم رضاء السلطات عن أحد أفرادها.

٢٤ - ولا تزال حالات الإعدام العلنية قائمة، وهي تُطبّق على وجه الخصوص في السنوات الأخيرة على أولئك المشتركين في الاتجار بالبشر. وقد استُرعِي انتباه المقرر الخاص إلى قضية حدثت مؤخراً تتعلق بسبعة أشخاص اعتُقلوا بسبب الاتجار بالبشر، وقد أرسل أربعة منهم إلى مراكز إعادة التثقيف وأعدم علناً ثلاثة طلاب جامعيين^(٨). وهناك قضية أخرى تشمل خمس نساء ذكر أنهن قد أُعدمن علناً بسبب الاتجار بالبشر في أواخر عام ٢٠٠٨^(٩).

٢٥ - والكثير من العقوبات هي عقوبات مجحفة وتعسفية تماماً، وتمثل انتهاكات منهجية واسعة النطاق لحقوق الإنسان. وعلى سبيل المثال، فقد ذُكر أنه تمّت معاقبة بعض الطلاب بإيفادهم إلى التدريب الشاق (إعادة التثقيف والعمل القسري) لأنهم شاهدوا إحدى الحلقات الدرامية التي بثتها جمهورية كوريا^(١٠). ويتم إرسال المواطنين الذين لا يؤدون الأعمال التي تكلفهم بها الدولة إلى معسكرات العمل الشاق. وتتراوح النوعية الواسعة النطاق للمعتقلات بين المعتقلات السياسية (كوانليزو) بالنسبة للجرائم السياسية وعقوبة الأشغال في معسكرات

(٧) White Paper on Human Rights in North Korea 2008, Korea Institute for National Unification, p.79

(٨) "North Korea today, No.206", 13 September 2008, P. 2

(٩) "North Korea today, No.237", 31 October 2008, p. 1

(١٠) "North Korea today, No.183", 12 August 2008

العمل (كيوهوازو) للجرائم الأخرى. وهناك تقارير تفيد بوقوع إعدامات علنية وأخرى سرية في المعتقلات السياسية^(١١). وفي عام ٢٠٠٤، بدأ العمل بنوع جديد من العقوبة يتمثل في التدريب على الأعمال الشاقة، وتتراوح العقوبة في هذا المجال من ستة أشهر إلى سنتين. وقد استخدمت هذه العقوبة على وجه الخصوص بالنسبة للذين أُلقي القبض عليهم أثناء خروجهم من البلد بصورة غير قانونية.

٢٦ - ورغم أن التعذيب محظور بموجب القانون، فهو يستخدم على نطاق واسع. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ظروف السجون التي لا تفي بالمعايير المطلوبة، وهي تشمل الافتقار إلى الأغذية ورياءة النظافة الصحية ودرجات الحرارة المنخفضة التي تصل إلى التجمد في فصل الشتاء، والسخرة والعقوبة الجسدية، تشكل طائفة من أشكال الأذى والحرمان، وتكفل جعل الكثير من السجون بمثابة وسيلة لتطهير السجناء من آثامهم وقد تساعد الرشوة في التخفيف من محنتهم.

٢٧ - ويعاني نظام العدل من قصور شديد، وهو يفتقر إلى جهاز قضائي مستقل ومحامين مستقلين يمكنهم العمل بصدق بالنيابة عن المتهمين، وإلى هيئات محلفين توفر الضوابط والتوازنات اللازمة لإعمال العدل. ورغم تواجد القضاة والمحامين وهيئات المحلفين في النظام، فهم يخضعون "للسلطات القائمة" ولا يلتزمون بفكرة سيادة القانون المعترف بها دولياً، وفي واقع الأمر، فإن الدولة هي التي تُعيّن القضاة وهم يعملون تحت إشراف مجلس الشعب الأعلى. ويقوم نظام المحلفين على شخصين يعملان مع المحاكم وهما لا يعملان من أجل ضمان احترام حقوق المتهم، بل لتأكيد قائمة الجرائم المعروضة في المحاكمات وإثبات إدانة المدعى بارتكابهم الجرم^(١٢). ويتمثل دور المحامين في الضغط على المتهم للاعتراف بالجريمة عوضاً عن الدفاع عنه^(١٣).

٢٨ - ولئن كانت المحاكمات العلنية في موقع الأحداث تُستخدم أيضاً للتثقيف المفترض للجمهور، فإنها في الواقع تشكل أداة لتخويف الناس، بدون أي مراعاة للحق في المحاكمة العادلة وحق المتهمين في الخصوصية. وتمتع السلطات بسلطة تقديرية كبيرة للغاية لفرض الجزاءات بواسطة سبل خارج نطاق القضاء. وعلى وجه الخصوص، تتمتع الهيئات الإدارية بسلطات هائلة بموجب قانون الجزاءات الإداري لعام ٢٠٠٤ من أجل معاقبة الناس، ويشكّل ذلك تجاهلاً للحاجة إلى مراعاة الأصول القانونية. ويمكن أن تفرض الهيئات الإدارية، مثل

(١١) Korea Institute for National Unification, White paper on human rights in North Korea 2008, p. 68

(١٢) المرجع نفسه، الصفحة ١٤٤.

(١٣) المرجع نفسه، الصفحة ١٥٥.

وكالات الأمن الشعبية ومكاتب المفتشين عقوبات عديدة مثل عقوبة التدريب الشاق (إعادة التثقيف)، والعمل القسري، وتخفيض الرتب، والطرْد من العمل^(١٤).

٢٩ - وتنتهك على أساس يومي الحريات المرتبطة بحقوق الإنسان والديمقراطية، مثل حرية الفرد في اختيار حكومته، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير، وحرية الاتصال والحصول على المعلومات، والخصوصية، وحرية الدين، نتيجة لطبيعة النظام الحاكم وممارساته. ويحكم البلد حزب واحد، ورغم الادعاء بإجراء انتخابات وطنية لمجلس الشعب الأعلى في عام ٢٠٠٩، فإن هذه الانتخابات هي إجراء شكلي، فهي مجرد تأييد تلقائي لحكم الحزب الواحد الذي يتحكم بشكل صارم في الأهالي. وأفادت الأنباء بأن المشاركة في انتخابات عام ٢٠٠٩ كانت بنسبة ١٠٠ في المائة وأنه قد تم تغيير ٢٩٩ عضوا من بين ٦٨٧ عضوا من أعضاء مجلس الشعب الأعلى نتيجة تلك الانتخابات، مما يترك الشرائح العليا بالسلطة بمنجاة من التغيير. ويخضع الانشقاق السياسي لعقوبات قاسية يمتد أثرها على أجيال الأسرة؛ وفي حالة اعتبار الآباء معادين للنظام فإن الأطفال وبقية أفراد الأسرة يتعرضون للتمييز عند الالتحاق بالمدارس ودخول المستشفيات والحصول على غيرها من الضروريات.

٣٠ - وتمثل المادة ٦٧ من القانون الوطني (١٩٩٨) الواجهة المضللة للالتزام بالحريات الأساسية. فهي تنص على أن "المدنيين يتمتعون بحرية الصحافة والمنشورات وتكوين الجمعيات والتظاهر والاجتماع". وفي الواقع، فإن النقيض هو الصحيح. وليست هناك نقابات عمالية فعلية، باستثناء تلك التي تُطَبَّل للنظام. والطريف أنه قد تم تلقي بلاغات عن تظاهرات قادتها النساء أثناء الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بشأن أسعار الأغذية وضد القمع الذي تمارسه السلطات على الأنشطة المتصلة بالأسواق، مما يشير إلى السخط القائم في ظل القمع. وتعتبر حرية تكوين الجمعيات، وحرية التعبير من الأمور الحاسمة لأولئك الذين يسعون إلى العدل والانتصاف من السلطات.

٣١ - وفي مجال ذي صلة بالموضوع، تجري مراقبة وضبط وسائل الإعلام بشكل مكثف، وهي تشكّل عصب آلية الدعاية الضخمة. وتجري معاقبة قراءة كتب جمهورية كوريا باعتبارها جريمة تجسس^(١٥). والكتب الصينية محظورة أيضا. ويجري التنصت على نطاق واسع على المكالمات الهاتفية. ومن الطريف أن الهواتف المحمولة مسموح بها الآن في بيونغ يونغ، ولكن ليس في مناطق الحدود. ويحظر امتلاك أجهزة الحاسوب إلا لمن ينتمون إلى فئة النخبة، كما يُحظر استخدام الإنترنت بدون تصريح رسمي، ويُحظر أيضا مشاهدة

(١٤) المرجع نفسه، الصفحة ١٧٥.

(١٥) المرجع نفسه، الصفحة ٢١٩.

أشرطة الفيديو الأجنبية. وهناك تقارير تفيد بقمع السلطات لأقراص الحاسوب المدججة، وتقوم أفرقة رقابة مشكّلة من المفتشين بمداهمة المنازل لمعرفة ما إذا كانت الأسر تشاهد (بصورة غير قانونية) أفلاماً أو برامج تلفزيونية أجنبية أو تستمع إلى برامج إذاعية أجنبية. وعمليات المداهمة هذه مكثفة بشكل خاص بالقرب من الحدود مع البلدان المجاورة. وأجهزة الراديو والتلفزيون مضبوطة مسبقاً على البرامج الحكومية وتفرض عقوبات على من يعصي هذه التعليمات. ويمكن الحصول على الرأفة من جانب المفتشين لقاء مبالغ معينة، مما يؤدي إلى تفشي الرشوة والفساد على نطاق واسع في البلد.

٣٢ - ورغم كل هذه الأمور، تفيد التقارير عن زيادة عدد أولئك الذين يشاهدون البرامج الأجنبية والذين يملكون الهواتف المحمولة. ومنتشر أيضاً القلم التخزيني الحاسوبي مما يشير إلى إمكانية الحصول، خفية، على أجهزة الحاسوب. ويصل تشدد النظام، في سعيه إلى فرض أحكام اجتماعية تناقض حق الأفراد في التعبير عن أنفسهم، إلى أقصى مدى في قيامه بحظر ارتداء سراويل الجيتز.

٣٣ - وفي ظل نظام المخبرين والاستخبارات المكثف في البلد، فإن أجهزة الدولة تنتهك باستمرار الحق في الخصوصية. وتستخدم كذلك فرق مخصصة للأحياء السكنية كوسيلة للرقابة والإشراف الاجتماعيين، مما يخلق نظاماً من الخوف وعدم الثقة يقوم على تعدد الجهات الرقابية^(١٦).

٣٤ - وربما تكون هناك دلائل على حدوث انفتاح في ممارسة الأديان، من قبيل بناء الكنائس؟ فقد أُبلغ عن المواقع الدينية التالية، ٢ ٥٠٠ موقع لخدمات الأسر المسيحية، و ١٢ موقعا لتجمّع الكاثوليك، و ٦٠ معبداً بوذياً، و ٨٠٠ موقع سري لأداء الصلوات الخاصة بديانة التشونوكيو^(١٧). ويبدو أنه سُمح بممارسة بعض الشعائر الدينية. فهل هناك حرية متنامية للأديان في البلد؟ إن ما تزعم به السلطات عن التمتع بحرية الديانة في البلد غير مقنع بسبب ما يتوافر من أدلة أخرى على عكس ذلك. وتفيد التقارير بأن المواقع الدينية مقصورة على بيونغ يانغ، ولا يزال يُحظر على المواطنين المحليين استخدام المرافق المتوفرة. وهناك مؤشرات تشير إلى أن ممارسة الشعائر الدينية على الصعيد الشخصي قد تؤدي إلى الاضطهاد^(١٨).

(١٦) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣٠.

(١٧) المرجع نفسه، الصفحة ٢٣٦.

(١٨) المرجع نفسه، الصفحتان ٢٤٠ و ٢٤١.

٣٥ - وفي واقع الأمر، فإنه يُنظر إلى ممارسة الأديان باعتبارها منافسة غير مرغوبة في ظل التلقين العقائدي القائم على عبادة الفرد وعلى أساس ١٠ مبادئ للأيدولوجية الوحدوية التي يبشر بها النظام، والتي تؤلّه القيادة العليا بطريقة شبه دينية. ويشيد النظام بأولئك الذين يضحون بأنفسهم من أجل إنقاذ صورة زعيم البلد^(١٩). وتشير تقارير أخيرة إلى أن عملاء الأمن من وكالة الأمن الوطني (بويو) ووكالة الأمن العام (أنجيويو) قد عززوا من عمليات الرقابة والتسلل التي يقومون بها عبر الحدود من أجل منع الأنشطة الدينية^(٢٠). وهم يقومون في بعض الأحيان، بانتحال شخصيات القساوسة وينظمون لقاءات مزيفة للصلاة بغية القبض على الأشخاص الذين تحولوا مؤخرًا إلى ديانات مختلفة. ويتعرض الذين يطلبون اللجوء إلى بلدان أخرى ويتصلون بالبعثات التبشيرية للعقاب الشديد في حالة إعادتهم إلى بلدهم الأصلي.

٣٦ - وعلى صعيد آخر، شاركت السلطات في اختطاف عدد من المواطنين الأجانب، ويتم ذلك عادة بهدف استخدامهم لأغراض التجسس و/أو سرقة هوياتهم من أجل التسلل فيما بعد إلى بلدانهم الأصلية. ولم يتم حتى الآن الفصل في عدد من القضايا المتعلقة بمواطنين يابانيين اختطفتهم جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ولا يزال هذا الأمر يقتضي إجابة فعّالة من سلطات هذا البلد لكفالة الشفافية والمساءلة. وتجدر الإشارة إلى أنه أُجريت مشاورات على مستوى العمل بين البلدين في آب/أغسطس ٢٠٠٨، حيث اتفق البلدان على آلية محددة وتدابير ذات صلة لكفالة إجراء تحقيق شامل في مسألة عمليات الاختطاف تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك اقتضاء قيام ذلك البلد بإنشاء لجنة تحقيق لإجراء واختتام التحقيقات بشكل فعال والتعاون مع اليابان لكي تتمكن اليابان من التثبت من نتائج التحقيق بمعلومات من مصادر ذات صلة.

٣٧ - وقد تضررت ١٠ بلدان نتيجة ارتكاب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لهذه الجرائم خارج حدودها الإقليمية. وهناك مسألة طال تجاهلها وتستهأه الاهتمام الشديد والرد العاجل وهي تتمثل في العدد الكبير من المختطفين من جمهورية كوريا^(٢١). ومنذ الحرب الكورية، ١٩٥٠-١٩٥٣، لا تزال هناك مسائل رئيسية يتعين تسويتها، وهي تشمل أسرى الحرب ولمّ شمل الأسر والمفقودين. وبالفعل، فإن الأمر يستدعي الاستعجال، نظراً

(١٩) المرجع نفسه، الصفحة ٢٥١.

(٢٠) انظر أيضاً United State Commission on International Religious Freedom, A prison without bars (Washington, 2008).

(٢١) انظر أيضاً Wight Paper on Human Rights in North Korea 2009, Korea Institute for National Unification.

لأن الكثير من الأشخاص المعنيين وأسرهم يموتون بفعل الشيخوخة، ولا يسعهم أن يلموا شملهم بسبب الجمود الذي خلقتة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي أواسط عام ٢٠٠٩، اعتقل ذلك البلد أربعة من صيادي الأسماك من مواطني جمهورية كوريا والذين قيل إنهم ضلوا طريقهم ودخلوا إلى مياهه.

٣٨ - وعلاوة على ذلك، فإنه خلال السنة قيد الاستعراض اعتُقل في ظروف غامضة عامل من جمهورية كوريا في منطقة كايونغ الصناعية (وهو مجمع صناعي مشترك بين البلدين، ويستخدم أساساً عمالاً من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واستثمارات من جمهورية كوريا). وبالمثل، فإن محنة الصحفيتين الأمريكيتين اللتين اعتُقلتا وحكم عليهما بالسجن لمدة طويلة بسبب الدخول غير القانوني المزعوم وارتكاب "جريمة جسيمة"، تشكل قلقاً شديداً للمقرر الخاص، (انظر الفقرة ٧١، أدناه). ولا تزال هذه القضايا بانتظار حلها على وجه الاستعجال على أساس معايير حقوق الإنسان الدولية وسيادة القانون الدولي.

جيم - التحرر من التمييز

٣٩ - نظراً للتسلسل الهرمي الشديد في البلد، تعيش النخبة في رغد، في حين يعاني بقية السكان. ويمكن تبيين التمييز الناجم عن هذا التقسيم إلى طبقات من خلال المحنة التي تعيشها مختلف الفئات.

٤٠ - وغالباً ما تضطر النساء (خارج نطاق فئة النخبة) إلى أداء مهام متعددة كربة بيت ومعيلة/تاجرة وعاملة تُجبر على تنفيذ برامج أملتتها الحكومة، وتخضع لضغوط غير عادية. وفي حين أن الدستور يكفل المساواة في الحقوق بين الرجال والنساء، يتأخر وصول المرأة إلى مناصب صنع القرار الرئيسية مقارنة بالرجل^(٢٢).

٤١ - وتشكل النساء نسبة كبيرة من السكان المشاركين في القطاع الاقتصادي، لا سيما في الأنشطة التجارية وغير الرسمية. وقد تأثرن بشكل خاص من إعادة فرض سيطرة الدولة على سكانها في المجال الاقتصادي، كما يتبين من الأمثلة العديدة المذكورة أعلاه، من قبيل الحظر المفروض على النساء دون سن معينة من التجارة وإغلاق الأسواق، مع وقوع اشتباكات بين النساء العاملات في مجال التجارة والسلطات. وقد لاحظ تقرير صدر مؤخراً ما يلي:

"اندلعت في مدينة شيونغن في مقاطعة هامكيونغبك الشمالية مواجهة بين النساء اللواتي يمارسن العمل التجاري في السوق وضابط التدقيق بالسوق بشأن

(٢٢) المرجع نفسه، الصفحة ٢٩٤.

قانون 'حظر عمل الإناث تحت ٤٩ سنة'. ومن المعروف أن أكثر من ١٠٠٠ تاجرة احتجاجن على هذا القانون.

”ووفقا لما ذكره مواطن صيني كوري، ك...، زار سوقا في مدينة بكوريا الشمالية في منتصف آذار/مارس ٢٠٠٨، فإنه عندما قامت حكومة كوريا الشمالية بمنع مَنْ هم أقل من ٤٥ عاما من التجارة، حدث مشهد كما في أفلام الجاسوسية. وذكر ك... أن الناس طوردوا في كل مكان لأنهم منعوا من بيع بضائعهم. ولذلك، استخدمت الشبابات زوجات آبائهن أو جداتهن وأجلسهن أمام الأكشاك في حين استمررن في البيع سرا من وراء ظهورهن. وأحيانا تم القبض عليهن واعتقالهن من قبل رجال الأمن.

”وخلاصة القول إنه كلما زادت المعونات الغذائية لكوريا الشمالية من المجتمع الدولي، تسارع الدولة إلى تولى عملية التوزيع، وهذا من شأنه إمكانية السيطرة على حق الناس في الحصول على الغذاء“^(٢٣).

٤٢ - وثمة شاغل رئيسي يتمثل في العائق الذي يواجه حرية القيام بأنشطة اقتصادية من أجل البقاء على قيد الحياة، وبخاصة إذا ما عجزت الدولة عن توفير خدمات كافية للسكان. كما تمنع السلطات النساء من استخدام الدراجات الهوائية (وهي وسيلة رئيسية لتيسير الأعمال التجارية)، وتجبرهن على ارتداء التنانير.

٤٣ - وكان للآثار الناجمة عن نقص المواد الغذائية وغيرها وطأتهما، وبخاصة على النساء، مصحوبة بعواقب وخيمة منذ منتصف التسعينيات. ويتجلى هذا في ارتفاع معدل سوء التغذية بين النساء الحوامل، ويفسر هذا أيضا سبب استهداف وكالات الأمم المتحدة هذه الفئة باهتمامها الخاص. ويمكن الإشارة إلى أن معدل فقر الدم لدى الأمهات في تقييم التغذية الأخير الذي أجرته وكالات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٤ بلغ نحو ٣٥ في المائة.

٤٤ - ويشكل العنف والإهمال وسوء المعاملة والاستغلال مدعاة للقلق المستمر لدى النساء في المنزل وخارجه، وداخل البلد وعبر الحدود. ولم يتم التعامل مع قضية العنف الجنسي في المنزل على نحو كاف، في حين أن النساء المتنقلات يتعرضن في كثير من الأحيان للإساءة والاستغلال في أغراض كثيرة. ويتفشى تهريب البشر والاتجار بهم عندما تسعى النساء والفئات الأخرى إلى مغادرة البلد.

(٢٣) سينغ هيون - يوك، ”الحق في الغذاء“، في الكتاب الأبيض بشأن حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، نقابة المحامين الكوريين، الصفحتان ٢٩٧-٢٩٨.

٤٥ - وفيما يتعلق بتقييم إعمال حقوق الطفل، أثبت عام ٢٠٠٩ أهميته، حيث مُثل وفد لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أمام لجنة حقوق الطفل كجزء من التزاماتها بموجب اتفاقية حقوق الطفل. وعلق المقرر الخاص على أحدث تقرير لجمهورية كوريا للجنة عن حقوق الطفل (CRC/C/PRK/4) في تقاريرها إلى مجلس حقوق الإنسان (HRC/10/18) والجمعية العامة (A/63/322) عام ٢٠٠٨. ويكفي أن نلاحظ أن تقرير جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية كان هزيباً دون ريب بشأن التدابير الخاصة بحماية الأطفال الذين يواجهون صعوبات شتى، من قبيل أطفال الشوارع والأطفال الذين لا ينتمون إلى النخبة والأطفال من أبناء المعارضين السياسيين والأطفال اللاجئين والأطفال الذين يتعين عليهم مواجهة نظام العدالة الجنائية.

٤٦ - كما قدم المجتمع المدني تقريراً مفصلاً في هذا الصدد. واستناداً إلى مقابلات أجريت مع أطفال، يشمل التقرير عناصر مختلفة تستدعي الانتباه والتحليل، بما في ذلك العمل القسري للأطفال والانفصال الاضطراري عن الوالدين، لأسباب من قبيل جمع السماد الطبيعي وأعمال البناء^(٢٤).

٤٧ - ويرتبط مجال آخر مثير للقلق بالإصلاحات التي أدخلت على القانون الجنائي في عام ٢٠٠٧ بشأن ما يترتب عليها من أثر على الأطفال، وهو اعتماد "التعليم العام" وذلك لإعادة تأهيل الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم بسيطة.

"وينص القانون الجنائي الثامن المنقح، بصيغته المعدلة والمستكملة في تموز/يوليه ٢٠٠٧، على أن 'الشخص الذي خضع لتثقيف عام يعتبر بريئاً' في المادة ٦٦، وأن 'التعليم العام للمجرم يجب أن يتم من قبل مؤسسة أو شركة أو جماعة أو مقاطعة ينتمي إليها'. ... وبالتالي ينبغي فهم تدابير 'التعليم العام' الجديدة كإجراء اجتماعي لإعادة التعليم، وليس كوسيلة عقاب. وعلاوة على ذلك، عادة ما يتم 'التعليم العام' الذي يطبق على القصر في المدرسة المعنية، وأحياناً من قبل اتحاد الأطفال الذي يتكون من الأطفال البالغين من العمر من ٨ إلى ١٣ سنة ورابطة الشباب التي تتألف من أطفال تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٦ سنة"^(٢٥).

(٢٤) تقرير الحالة عن حقوق الطفل في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، تحالف المواطنين لحقوق الإنسان في كوريا الشمالية ومركز آسيا لحقوق الإنسان، سول، ٢٠٠٨.

(٢٥) يونغ - هوان لي، "تقييمات حالة التعذيب والتوصيات لكوريا الشمالية"، في الحياة وحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، المجلد ٤٨ (صيف ٢٠٠٨)، الصفحتان ٢١-٢٢.

٤٨ - ويوفر هذا فسحة للسلطات المحلية، مثل المدارس، من أجل "توعية" الأطفال المعنيين لتحسين سلوكهم. وفي حين يعد الاتجاه إلى عدم اعتقال الأطفال موضع ترحيب، يلزم أيضاً أن يتسم هذا النظام الجديد بالشفافية، وبناء قدرات السلطات المحلية المسؤولة عن هذا التعليم بغية احترام حقوق الطفل واستخدام أساليب إنسانية في تقديم هذا النوع من التعليم.

٤٩ - وتسلط العينات المأخوذة من الملاحظات الحتمية للجنة حقوق الطفل (CRC/C/PRK/CO/4) رداً على تقرير قدمه البلد في عام ٢٠٠٩، الضوء على العيوب الرئيسية على النحو التالي:

"يساور اللجنة القلق إذ تلاحظ أنه بالرغم من الضمانات التي بمنحها الدستور، لا يُحترم مبدأ عدم التمييز احتراماً تاماً في الممارسة، إزاء الأطفال ذوي الإعاقة، والأطفال الذين يعيشون في مؤسسات الرعاية، والأطفال الذين هم في نزاع مع القانون. ويساور اللجنة القلق أيضاً لكون الأطفال قد يواجهون التمييز على أساس الرأي السياسي أو غيره من الآراء، أو المنشأ الاجتماعي، أو غيره من الأوضاع، إما هم بأنفسهم أو والداهم. ...

"واللجنة يساورها قلق عميق لكون كل هذا العدد من الأطفال المدعون في مؤسسات الرعاية ليسوا في الواقع أيتاماً ولكون عدد كبير من الأطفال يودعون عادة في مؤسسات الرعاية بسبب غياب آليات رقابة فعالة أو بدائل للرعاية. وتكرر اللجنة أيضاً تأكيد ما أبدته من قلق سابقاً لكون الدولة الطرف تسلم التوأم الثلاثي تلقائياً إلى مؤسسات الرعاية، ولا يُمنح الوالدان حلاً بديلاً من شأنها أن تمكنهم من تربية أطفالهم في بيوتهم. كما يساور اللجنة القلق بشأن حالة الأطفال الذين يوجد والداهم رهن الاحتجاز.

"واللجنة يساورها القلق بشأن الأطفال الذين يعبرون الحدود إلى البلدان المجاورة والذين قد يواجهون معاملة قاسية عند عودتهم أو إعادتهم إلى وطنهم. ...

"وتعرب اللجنة عن القلق أيضاً إزاء ما ذُكر من تنامي تعاطي الأطفال للمواد المخدرة، والمعلومات التي تفيد بتجنيد الأطفال للعمل في مزارع الخشخاش التابعة للدولة. ...

"وتعرب اللجنة عن أسفها لكون الدولة الطرف لم تنشئ نظاماً لقضاء الأحداث مكتمل البنية امتثالاً للاتفاقية وغيرها من معايير الأمم المتحدة ذات الصلة."

٥٠ - وليست جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد طرفا في البروتوكولين الاختياريين للاتفاقية المتعلقة ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، وباشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة، أو مختلف اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وسوف يساعد الانضمام إلى هذه المعاهدات على رفع مستوى المعايير في هذا المجال وضمان مزيد من الشفافية في الحالة بغية إجراء إصلاح فعال.

٥١ - وفيما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة، كان من التطورات البناء اعتماد قانون جديد بشأن هذه المسألة في عام ٢٠٠٣ مما فتح الباب أمام إصلاح هذا النظام العتيق والممارسة السابقة لحبس الأشخاص ذوي الإعاقة. ويشدد المقرر الخاص على أن الأضرار الناجمة عن ممارسات الدولة في الماضي بحاجة أيضا إلى تصحيح. ويحتاج ضحايا الظروف غير الإنسانية إلى المساعدة لاستعادة نشاطهم وإعادة اندماجهم تماما في المجتمع. وتشمل بعض الممارسات البغيضة الماضية التي تتطلب المساءلة "خصي" الأشخاص الذين يعانون من قصر القامة لمنعهم من الإنجاب^(٢٦). ويلزم أيضا الانضمام إلى المعاهدة الدولية الجديدة بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٢ - ومن الواضح أن أحد الآثار السلبية لأزمة الغذاء بالنسبة للأشخاص من فئة المسنين ارتفاع معدلات حرمانهم، خصوصا أنهم يعدون من بين أول من يعاني من التخفيضات التي تفرضها الحكومة. وتدرك وكالات الأمم المتحدة ذلك بصورة متزايدة، وبالتالي تستهدف المعونة والمخصصات الغذائية هذه الفئة أيضا. وتشمل الاحتياجات الأساسية لفئة السكان المسنين التي تتطلب اهتماما أيضا الحصول على الرعاية الطبية وغيرها من الاستحقاقات الاجتماعية.

دال - التحرر من الاضطهاد

٥٣ - أسفرت البيئة القمعية في البلد، المقترنة بالاضطهاد الذي يتعرض له معارضو النظام، عن التشريد القسري للسكان. ومن المفارقات أنه منذ أن تسلم النظام السلطة، اتبعت السلطات سياسة رقابة صارمة على حركة مواطنيها. ففي داخل البلد، يطلب من المرء أن يحصل على تصريح للسفر في أرجاء البلد. أما بالنسبة للسفر خارج البلد، فيجب أن يحصل على تأشيرة خروج بموجب المادة ٩ من قانون الهجرة التي تنص على أنه "يجب لجميع المواطنين مغادرة البلد أو الدخول إليه لأعمال رسمية أو لقضاء أعمال شخصية. ويتعين على

(٢٦) الكتاب الأبيض عن حقوق الأطفال في كوريا الشمالية عام ٢٠٠٨، المعهد الكوري للتوحيد الوطني، الصفحة ١٨٢.

المواطنين الراغبين في السفر إلى الخارج أن يحصلوا على شهادة خروج/دخول من وزارة الخارجية، أو من الوكالات المختصة أو المنظمات المسؤولة عن مسائل المغادرة والدخول^(٢٧).

٥٤ - وفي عام ٢٠٠٣، كانت هناك دلائل تشير إلى أن السلطات كانت تخفف من حدة الرقابة الصارمة التي تمارسها على الذين لديهم أقارب في بلد مجاور مباشر. لذلك كانت تصاريح السفر تسهّل حركة الأشخاص في هذه الفئة - ذهابا وإيابا بين البلد والبلدان المجاورة له مباشرة.

٥٥ - وفي الواقع فإن الصورة أشد تعقيدا. فمنذ فترة طويلة، كانت هناك حركة تدفق إلى الخارج من الأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد على يد السلطات، والذين غادروا البلد من تلقاء أنفسهم سراً ودون الحصول على تصاريح سفر. وقد أدت أزمة الغذاء في منتصف التسعينيات من القرن الماضي وما تلاها، إلى زيادة هجرة السكان بحثاً عن الغذاء وعن الضروريات الأخرى عبر الحدود. وهكذا كان هناك تدفق مستمر من السكان إلى البلدان المجاورة، أحياناً بحثاً عن الغذاء والعمل وكسباً للرزق، وأحياناً أخرى للهروب من الاضطهاد والقمع، وفي بعض الأحيان، تكون هذه التدفقات مركبة. وفي السنوات الأخيرة، كان ثمة تدفق مجموعة صغيرة من العمال المهاجرين للعمل في مناطق اقتصادية خاصة داخل البلد وعبر الحدود إلى بلدان أخرى كجزء من الترتيبات الثنائية بشأن استيراد اليد العاملة.

٥٦ - ودار نقاش طويل على الصعيد الدولي حول ما إذا كانت هذه التدفقات بمثابة هجرة قسرية سعياً لطلب اللجوء، مما يؤدي إلى نشوء مركز اللاجئ. ومن شأن ذلك أن يترافق مع تطبيق مبدأ القانون الدولي المتعلق بعدم الإعادة القسرية، وهو حق أصيل بعدم إعادة اللاجئ بالقوة إلى مناطق الخطر. وقد تناول المقرر الخاص هذا الموضوع بإسهاب في تقاريره السابقة المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان، واضعاً في الاعتبار التعريف الدولي "للاجئ" بأنه شخص غادر بلده الأصلي بسبب "خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد". (انظر A/HRC/4/15؛ A/62/264؛ AHRC/7/20؛ A/63/322؛ A/HRC/10/18). وقد ينشأ عامل "الخوف الذي له ما يبرره من التعرض للاضطهاد" هذا قبل أن يغادر البلد و/أو بعد أن يغادر البلد، ويُعرف الأشخاص في الفئة الأخيرة باسم "لاجئين في الحال". أما الذين غادروا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وخاصة لأسباب غذائية واقتصادية، فيبدو للوهلة الأولى أنهم ليسوا لاجئين لأنهم لم يغادروا البلد خوفاً من الاضطهاد، ويمكن اعتبارهم لاجئين إذا كانوا يخشون الاضطهاد لدى عودتهم إلى بلدانهم الأصليين. وينجم هذا الخوف بصورة

(٢٧) المصدر نفسه، الصفحة ٢٠١.

خاصة لأن معظم الأشخاص الذين يغادرون البلد في مثل هذه الأحوال، يغادرونها دون أن يحصلوا على تأشيرة خروج، ويتعرضون لخطر الملاحقة القضائية لدى عودتهم بسبب مغادرتهم البلد على نحو غير قانوني. ومن شأن "الخوف الذي له ما يبرره من التعرض للاضطهاد" الناجم عن هذا التهديد أن يؤدي إلى ظهور مركز لاجئ في وقت لاحق.

٥٧ - وسواء صُنّف المرء شخصاً بأنه لاجئ أم لا، فمن المهم إبراز ضرورة أن يُعامل جميع الأشخاص ممن هم في حالة هجرة معاملة إنسانية، تمثياً مع حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. وثمة اتجاه يبعث على القلق في بعض البلدان (بلدان اللجوء الأول) التي تستقبل أشخاصاً يسعون لطلب اللجوء من البلد المعني يكمن في الميل نحو تصنيفهم بأنهم مهاجرون غير شرعيين وتعريضهم للاحتجاز والملاحقة، بل وحتى إلى التهديد بإعادتهم إلى بلدهم الأصلي، حيث تكمن مخاطر تنذر بالشر. ويدأب المقرر الخاص على اعتبار أن المهاجرين واللاجئين غير الشرعيين فئتان مختلفتان، ويجب معاملتهما بطريقة مختلفة. ففي حين لا يزال الأشخاص في الفئة الأولى يحظون بحماية بلدهم الأصلي، فإن الأشخاص في الفئة الأخرى لا يحظون بهذه الحماية، وينبغي عدم الخلط بين الفئتين. لذلك يقع اللاجئون ضمن الحماية الدولية، بسبب عدم توفر الحماية الوطنية. ووكالة الأمم المتحدة الرئيسية المنوطة بولاية التعامل مع الأشخاص طالبي اللجوء، وهي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بحاجة إلى دعم جيد لتمكينها من الوصول إلى طالبي اللجوء، وتوفير المساعدة والحماية للذين يقعون في الفئة المصنفة باللاجئين. وقد تساعد الروابط الثنائية مع بلدان المقصد ودعمها أيضاً على تخفيف القيود في بلدان اللجوء الأول.

٥٨ - وخلال السنة الماضية، انخفض عدد الوافدين إلى البلدان المجاورة، وأصبح السيناريو الذي يواجه طالبي اللجوء أشد صرامة بسبب العوامل المبينة أعلاه. وبدأ يمارس حالياً تدقيق أشد على الأشخاص الذين يسافرون داخل البلد. وقد فرضت قيود أكبر على الخروج من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والدخول إلى البلدان المجاورة. وثمة تقارير تفيد بأنه يجري فرض عقوبات أشد على الأشخاص الذين يسعون إلى مغادرة البلد والذين أعيدوا قسراً إلى البلد، بالرغم من وجود مؤشرات محتملة باتخاذ موقف أكثر ليونة من جانب السلطات في السنوات الأخيرة. وتفيد بعض المصادر باتباع سياسة "أطلق النار بمجرد الرؤية" على من يسعون إلى مغادرة البلد سراً، بالإضافة إلى العنف الذي يمارس ضد النساء الحوامل لإعادتهن قسراً إلى البلد. ويرد في أحد التقارير ما يلي:

"تعرض النساء العائدات إلى ما يسمى بالتعذيب 'بالضخ'، وهي ممارسة تعذيب جنسية شائعة للعثور على النقود المخبأة داخل مهبل المرأة. إذ تجرد النساء

اللاتي يتعرضن لهذا التعذيب من ثيابهن، وتقيد أذرعهن وراء ظهورهن. ثم يجلسن القرفصاء ويقفن عدة مرات حتى يفقدن وعيهن. وتزيد هذه الممارسة من الشعور بالخزي لدى المرأة... كما أصبح الاعتداء على النساء الحوامل أمرا روتينيا، وقد تكرر حدوث ممارسة لفّ وجه الوليد المجهض بالبلاستيك لكي يفارق الحياة^(٢٨).

٥٩ - وبدلا من الممارسة السابقة المتمثلة في فرض غرامات على العائدين، تطبق حالياً أحكام بالسجن. وقد تخفف الرشوة من حدة العقوبات المعنية. ويُعاقب الأطفال بشدة أكبر لدى عودتهم. وتفيد التقارير بأن أسر طالبي اللجوء التي بقيت في البلد أصبحت مستهدفة الآن لإنزال العقوبة بحقها كتدبير رادع جماعي.

٦٠ - ويقوم مهربي البشر والمتاجرون بهم بتسهيل هذه التحركات وغالبا ما يستغلون طالبي اللجوء. وتشير معلومات أخيرة إلى أن الأمر ينتهي بالعديد من النساء إلى الزواج القسري^(٢٩). وقد تباين خلفية المتنقلين والمضاعفات التي تعقب ذلك. فمن ناحية، هناك الذين يمكنون لفترة طويلة في بلد مجاور أو في بلدان اللجوء الأول الأخرى قبل انتقالهم إلى جمهورية كوريا كمقصدهم النهائي. ومن ناحية أخرى، هناك الذين يعبرون لفترة قصيرة فقط عبر بلدان اللجوء الأول قبل وصولهم إلى بلد المقصد النهائي. ومن المعلومات الواردة، غالبا ما يكون الأشخاص في الفئة الأولى أكثر تعرضا للصدمة النفسية من الأشخاص في الفئة الثانية، لأنه يتعين عليهم تحمّل عدد كبير من الإساءات لفترة طويلة قبل وصولهم إلى بلد المقصد، وبالتالي، فقد يكونون بحاجة إلى دعم طويل الأجل.

٦١ - وتشكل النساء حاليا غالبية طالبي اللجوء اللاتي يستخدمن طرق تمر عبر بلدان أخرى. وفي بعض الأحيان، يكنّ برفقة أطفال، وفي حالات عديدة يسعين إلى لمّ شملهن مع أزواجهن وأسرهن في بلد اللجوء النهائي. وخلال السنة الماضية، تم تهديد بعضهن في بعض بلدان جنوب شرق آسيا بالاعتقال والترحيل، مما يشكل انتهاكا لحقوقهن لمبدأ عدم الإعادة القسرية. ويدعو المقرر الخاص إلى تحسين التدابير المتخذة من بلدان اللجوء، وخاصة في بلدان اللجوء الأول، لتقديم المأوى إلى تلك الفئات في مراكز رعاية لائقة، لتجنب الاعتقال من حيث المبدأ والممارسة، والالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، والإسراع في العملية لتمكينهن من إعادة توطينهن في بلد المقصد النهائي.

(٢٨) كيم تاي - هون، "حقوق الإنسان للفئة المهمشة اجتماعيا"، في الكتاب الأبيض المتعلق بحقوق الإنسان في كوريا الشمالية، نقابة المحامين الكوريين. الصفحة ٤٣١.

(٢٩) "حيوات للبيع". مركز حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، واشنطن، ٢٠٠٩.

٦٢ - وينبغي أيضا إيلاء مزيد من الاعتبار إلى إمكانيات لم تشمل الأسر. وينطبق هذا خاصة على اللاتي يُرغمن على الزواج من مواطني البلد المجاور على الطريق، ويتركن أزواجهن وأطفالهن سعيا للحصول على اللجوء في بلدان أخرى. وهذا يدعو إلى التفكير في ما إذا كان الأطفال الذين يتم إنجائهم نتيجة هذه العلاقات هم عديمو الجنسية من حيث الممارسة العملية. ويجب حلّ هذه المسألة على أساس التضامن والتعاون الدوليين للتخفيف من محنة الأسر، ولكفالة توفير الحماية للأطفال الذين يولدون من اتحاد بين مواطنين من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومواطنين من كوريا الجنوبية ومن رعايا دول أخرى وأن تمنحهم الدولة المعنية الجنسية، بدلا من تركهم مهملين وفي حالة انعدام الجنسية.

هاء - التحرر من الاستغلال

٦٣ - تمارس السلطات والأطراف الفاعلة الأخرى أشكالاً متعددة من الاستغلال ضد السكان عموماً، تتراوح بين الاستغلال المنهجي والاستغلال على الصعيدين المجتمعي والشخصي. ولا شك أن قاعدة السلطة على رأس النظام هي التي تستغل الشعب لضمان استمراريتها. وهذا مرتبط بمسألة من سيرت الحكم ضمن الأسرة الحاكمة، وبما إذا كان الذراع العسكري في النظام يكتسب المزيد من الصلاحيات. ويتمثل الحافز الإيديولوجي الحالي للنظام في كفاءة وجود أمة قوية ومزدهرة بحلول عام ٢٠١٢. كما يوافق عام ٢٠٠٩ عام "حملة الـ ١٥٠ يوماً" التي يُجبر الناس في إطارها على إنتاج المزيد من الغذاء وتنفيذ مختلف البرامج التي تفرضها الحكومة، مثل شق الطرق وأعمال البناء^(٣٠). ومن المفارقات أن الناس يجبرون على أداء المزيد من العمل من خلال التعبئة الجماهيرية، رغم أن هذا ليس بالضرورة لصالحهم بل لصالح النظام الحاكم واستمراريته.

٦٤ - وينطوي الوضع أيضاً على مفارقة أساسية: ففي حين أن العديد من السكان يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الحرمان الطويل المرتبط بنقص الغذاء والاحتياجات الأخرى، فإن البلد نفسه قد حبته الطبيعة بموارد معدنية كثيرة تسيطر عليها السلطات. وأصبح استغلال المواطن العادي بمثابة حق مكتسب لدى النخبة الحاكمة تستخدمه بما يضر الناس. وإنه لأمر مثير للاستهجان، ذلك أن التقارير تفيد بأن الاقتصاد قد تحسن بصورة طفيفة على مدى السنة الماضية، مما يدل على أنه يمكن تخصيص المزيد من الموارد لمساعدة السكان. ووفقاً للمعلومات الواردة، سجّل النشاط التجاري للبلد في عام ٢٠٠٨ مع العالم الخارجي (ما عدا

(٣٠) North Korea Today، العدد ٢٨١ (الصادر في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)؛ والعدد ٢٨٣ (الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٩)؛ والعدد ٢٨٥ (الصادر في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٩)؛ والعدد ٢٨٦ (الصادر في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٩).

مع جمهورية كوريا) رقما قياسيا بلغ ٣,٨ بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة، وارتفع معدل النشاط التجاري بنسبة ٢٩,٧ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٩، أقرّت اللجنة الشعبية العليا ميزانية السنة الحالية، التي بلغت ٤٨٢,٦ بليون وون (١ دولار من دولارات الولايات المتحدة = ١٤٠ وون)، أي بزيادة تقارب ٥ في المائة مقارنة بالسنة الماضية.

٦٥ - وهكذا، فعلى الرغم من توافر بعض الموارد الوطنية، فإن هذه الموارد لا تُوجَّه ولا تُنفق على الوجه الصحيح، مما أدى إلى استغلال السكان عموماً وإلحاق الضرر بهم. كما أُفيد مؤخراً أن صلاحية تصدير المادة الأكثر قيمة في البلد، وهي الأنثراسين، قد نُقلت من الذراع المدني لمجلس الوزراء إلى شركة تجارية عسكرية، مما يدلّ على إحكام السيطرة العسكرية على الموارد الوطنية. ومن الأجدى والأوجب إنفاق هذه الموارد في الميزانية على رفاه السكان.

٦٦ - وتقوم السلطات أيضاً باستغلال السكان والتلاعب بهم من خلال طرق ووسائل أخرى. فأولاً، وكما أُشير إليه أعلاه، تسعى السلطات إلى السيطرة على عملية توزيع الغذاء كوسيلة من وسائل السيطرة على السكان وجعلهم يعتمدون على النظام. وليست المسألة مجرد نقص في الغذاء للسكان، بل هي سيطرة السلطة على توزيع الغذاء بطريقة تنطوي على تلاعب. وثانياً، ففي حين أن المساعدات الإنسانية قد ساعدت السكان إلى حد كبير، لا بد من الاعتراف بأن هذه المساعدات وفرت أيضاً للسلطات الفرصة لعدم استخدام مواردها لمساعدة شعبها، وبالتالي عدم تخصيص الموارد الوطنية لشراء الغذاء من الأسواق العالمية. وبدلاً من ذلك، جرى توجيه تلك الموارد إلى تعزيز استمرارية النخبة الحاكمة، وتعزيز الطابع العسكري الذي يسيطر على البلد. وثالثاً، فإن الدولة قد فشلت في الوفاء، على النحو المناسب، بالتزامها بتحقيق الأمن الغذائي. ورغم وجود الكوارث الطبيعية التي تصيب السكان عموماً، فإن أسبابها الجذرية غالباً ما تكون من صنع الإنسان، والنظام الحاكم هو الذي ينبغي أن يتحمّل قسطاً من المسؤولية عن وقوعها. وتعي وكالات الأمم المتحدة على نحو متزايد هذا المأزق وهذا ما جعلها تشدد تركيزها على حفظ البيئة، وتجنب الزراعة المزدوجة المفرطة، والدعوة إلى تناوب المحاصيل، والتأهب للكوارث، وتمكين الناس من المشاركة بصورة أكبر في الحفاظ على أسباب معيشتهم. ولئن كان أحد العناصر الهامة التي تشكل الحق في الحياة والحق في العمل، وهما حقان يجب حمايتهما من الاستغلال، يتمثل في قدرة المرء على الاضطلاع بأنشطة اقتصادية من اختياره، فإن التطورات الحالية تنتقص من هذه الإمكانيات الاقتصادية، حيث تسعى الدولة إلى إحكام سيطرتها على مواطنيها وإلى كبح جماح أنشطة السوق المرتبطة بخيارات الناس.

٦٧ - وعلى صعيد آخر، يتمتع النظام الحاكم والأجهزة المحيطة به بالقدرة على الإفلات من العقاب. فعلى سبيل المثال، ثمة حاجة ماسة لتجديد النظام القضائي، على الرغم من الإصلاحات التشريعية المختلفة التي حصلت في السنوات الأخيرة. ويجب أيضاً بناء قدرة موظفي إنفاذ القانون في مجال وقف الممارسات المهنية الخاطئة، كما أن السلطات بحاجة إلى سياسة واضحة لوقف عمليات الإعدام العلنية وغيرها من التجاوزات في عملية إنفاذ القانون.

٦٨ - وبغية فتح الباب أمام الحريات مثل حرية اختيار الحكومة وحرية التعبير وتكوين الجمعيات، يقتضي الأمر التفكير في السبل والوسائل اللازمة لتعزيز إرساء الديمقراطية في البلد، من أجل ضمان تقرير المصير على نحو أصيل.

٦٩ - ومن المثير للاهتمام أن المنظمات غير الحكومية قد دعت مرارا إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات، ولا سيما على أعلى المستويات في الأمم المتحدة، لضمان أن تفي الدولة وقاعدة السلطة المرتبطة بها بمسؤوليتهما في مجال حماية حقوق الإنسان واتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. ودعا أحد التقارير الصادرة مؤخراً للأمم المتحدة إلى الإشارة بشكل أكثر تحديداً إلى مسؤولية الدولة عن حماية المواطنين وإلى تشكيل فريق خبراء للتحقيق في ما إذا كانت الانتهاكات الجسيمة المرتكبة في البلد هي بمثابة انتهاك لمفهوم "مسؤولية الحماية"^(٣١). ويتعين على كل من مجلس الأمن والجمعية العامة الاضطلاع بدور رئيسي في هذه العملية، كما ينبغي لهما اتخاذ تدابير أكثر دينامية في هذا الصدد.

٧٠ - وفي الوقت نفسه، فإن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة على نطاق واسع وعلى نحو منتظم ويستحق الشجب لا تزال مستمرة في البلد بلا هوادة. وتقتضي مواجهتها اتخاذ إجراءات قوية من جانب المجتمع الدولي، بما في ذلك اتباع نهج شامل من جانب منظومة الأمم المتحدة، للتأثير على السلطات لكي تتصدى، على نحو موضوعي وبناء، لهذا التحدي المرتبط بحقوق الإنسان. ويمكن لعملية الاستعراض الدوري الشامل التي أنشأها مجلس حقوق الإنسان، والتي ستمثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بموجبها أمام المجلس ليستعرض أداؤها في مجال حقوق الإنسان، أن تشكل أيضاً وسيلة لتناول تلك القضايا ولتشجيع البلد على إصلاح نظامه الحكومي والتصدي للتجاوزات السابقة التي ولدت الاستغلال المنهجي.

(٣١) DLA pier, Committee for Human Rights in North Korea and the Oslo Center for Peace and human rights, Failure to Protect: The Ongoing Challenge of North Korea (Washington, 2008)

ثالثاً - الرسائل

٧١ - قام المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بوضع المدافعين عن حقوق الإنسان، والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، والرئيس - المقرر للفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، بإرسال نداء عاجل مشترك إلى حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، يطلبون فيه إيضاحات بشأن ظروف اعتقال واحتجاز صحفيين اثنين من الولايات المتحدة وبشأن الخطوات الأولية التي اتخذتها الحكومة لضمان حقوقهما. وفي رسالة مؤرخة ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، ردّت حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن الصحفيين اعتُقلوا في ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ نتيجة لارتكابهما أعمالاً عدوانية ودخولهما غير المشروع إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال عبور الحدود بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والصين. وجاء في الرسالة أيضاً أنه بينما لا تزال التحقيقات جارية، فقد سُمح لهما بالاتصال بقنصل بلدهما كما أن المعاملة التي تلقياها أثناء احتجازهما كانت تتماشى وأحكام القانون الدولي.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

٧٢ - يشير التحليل الوارد أعلاه إلى مجموعة من الحقوق والحريات التي تُنتهك بشكل فاضح من قبل السلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أساس يومي، مما يتسبب بكثير من الألم والمعاناة للسكان العاديين. ومن الواضح أن هذه الانتهاكات واسعة النطاق ومنهجية وبغيضة في آثارها وعواقبها. وللأسف، فإن التحرر من الفاقة ومن الخوف ومن التمييز ومن الاضطهاد ومن الاستغلال يتجاوز شعور هذه السلطات بقدرتها على الإفلات من العقاب، الأمر الذي يشكّل خلفية مذهلة لارتكاب الإيذاء تلو الآخر، بوتيرة آخذة في الازدياد. وهذه الانتهاكات لا تشكل خطراً وتهديدا بالنسبة إلى حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضاً بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين، وهو أمر يجب التصدي له على نحو فعال. وتتطلب الدعوة العاجلة لاتخاذ إجراءات استجابات شاملة من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة على جميع المستويات، الوطنية منها والدولية.

٧٣ - وينبغي للسلطات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتخذ التدابير التالية:

(أ) فوراً (في الأجل القصير):

- ١٠ الاستجابة بفعالية في ما يتعلق بالتححرر من الفاقة عبر كفالة الفعالية في توفير الغذاء والمواد الضرورية الأساسية الأخرى وتوفير فرص الحصول عليها للمحتاجين إلى المساعدة؛ والتعاون بشأن هذه المسألة بشكل بناء مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني؛ وتمكين السكان من الاضطلاع بأنشطة اقتصادية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وتعزيز مصادر رزقهم دون تدخل الدولة؛
- ١١ الكفّ عن معاقبة طالبي اللجوء إلى الخارج والذين يعادون إلى البلد، وإصدار تعليمات واضحة إلى المسؤولين بتفادي احتجاز هؤلاء الأشخاص وعدم معاملتهم بطريقة غير إنسانية؛
- ١٢ إنهاء عمليات الإعدام العلنية والتجاوزات التي ترتكب ضد أمن الأشخاص؛ وسائر انتهاكات الحقوق والحريات، عن طريق إدخال إصلاحات تشريعية وتدابير تنفيذية، وإصدار تعليمات أوضح لموظفي إنفاذ القانون باحترام حقوق الإنسان، وبناء القدرات ذات الصلة ورصد عملهم لضمان مساءلتهم؛
- ١٣ التعاون بصورة فعالة على تسوية قضية الأجانب المختطفين إلى البلد ومعالجة المسائل الأخرى التي تثير مخاوف في البلد، بما في ذلك نتائج الحرب الكورية؛
- ١٤ الاستجابة بصورة بناءة لتوصيات المقرر الخاص، والرد بفعالية على مراسلاته، ودعوة المقرر الخاص إلى زيارة البلد للوقوف على الحالة والتوصية باتخاذ الإجراءات الضرورية؛
- (ب) تدريجياً (في الأجل الأطول):
- ١٥ تحديث النظام الحكومي عن طريق إدخال إصلاحات تهدف إلى تعزيز مشاركة الشعب والامتنال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛
- ١٦ وضع سياسات إنمائية متكافئة تستند إلى سياسة "الشعب أولاً"، وإعادة تخصيص الميزانيات الوطنية، بما فيها الميزانيات العسكرية، للقطاع الاجتماعي؛

- ٣٠ وضع تدابير أوسع نطاقاً تتصل بالأمن الغذائي، مثل الممارسات الزراعية السليمة، وحفظ البيئة، ومشاركة السكان وتعبئتهم في التخطيط والبرمجة واقتسام الفوائد؛
- ٤٠ ضمان الأمن الشخصي والحريات الشخصية عن طريق تفكيك نظام المراقبة والمخبرين/المخابرات المتفشي، وإصلاح نظام العدالة، والالتزام بسيادة القانون، وإعطاء ضمانات للمتهمين، وإجراء محاكمات عادلة، وإنشاء نظام قضائي مستقل، ووضع ضوابط و ضمانات ضد انتهاكات السلطة؛
- ٥٠ الانضمام إلى معاهدات حقوق الإنسان الرئيسية واتفاقيات منظمة العمل الدولية واتخاذ تدابير لتطبيقها بفعالية؛
- ٦٠ إيلاء اهتمام خاص للتصدي للتمييز والحد من الضعف الذي تعاني منه فئات محددة، مثل النساء والأطفال وذوي الإعاقة والمسنين، عن طريق تعزيز حماية حقوق الإنسان من الإهمال والإساءة والاستغلال والعنف؛
- ٧٠ معالجة التحرر من الاضطهاد فيما يتعلق بتدفق موجات اللاجئين نحو الخارج عن طريق معالجة الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى التشرد، وتجريم من يستغل اللاجئين في عمليات تهريب البشر والاتجار بهم، دون تجريم الضحايا؛
- ٨٠ التصدي لإفلات المسؤولين عن العنف والانتهاكات من العقاب عن طريق وضع سبل فعالة للانتصاف على الصعيدين الوطني والمحلي؛
- ٩٠ خوض مناقشات في إطار الاستعراض الدوري الشامل لكفالة الشفافية واعتماد إصلاحات، وطلب المساعدة التقنية من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للمساعدة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو شامل؛
- ١٠٠ إجراء حوار بناء مع ممثلي الهيئات المنشأة بمعاهدات التي ترصد تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي يعد البلد طرفاً فيها، والتعاون مع آليات الأمم المتحدة كافة، بما فيها الإجراءات الخاصة، بشأن المتابعة الفعالة لتوصياتها و ضمان الدخول إلى البلد.

٧٤ - واجتمع الدولي مدعوً إلى اتخاذ التدابير التالية:

- ١٠ التأكيد بشكل ملموس على الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل يدعو إلى منع الانتهاكات، والحماية الفعالة لحقوق الإنسان، وتوفير الرعاية والمساعدة بصورة يسهل الوصول إليها وقابلة للمساءلة، وتمتع الشعب بحقوقه وحرياته؛
- ٢٠ الدعوة بقوة إلى ضرورة التصدي لاستغلال الشعب من جانب سلطات الدولة عن طريق الدعوة لاتباع سياسة "الشعب أولاً" بدل سياسة "السلطة العسكرية أولاً" المتبعة حالياً، والاضطلاع بعملية تنمية متكافئة، وتقديم المساعدات الغذائية وكفالة الأمن الغذائي، مع إيلاء الاحترام الواجب لمبدأ "لا غذاء بدون نفاذ"، مقترناً بالرصد المناسب؛
- ٣٠ احترام حقوق اللاجئين، وبخاصة مبدأ عدم الإعادة القسرية، وحقوق الإنسان للمهاجرين، وإصلاح قوانين الهجرة الوطنية التي قد تؤدي، إذا لم يتم إصلاحها، إلى احتجاز اللاجئين أو ملتصبي اللجوء أو إعادتهم قسراً؛
- ٤٠ استخدام رفض البلد التعاون مع المقرر الخاص كمؤشر رئيسي في إطار الاستعراض الدوري الشامل؛
- ٥٠ تنظيم أكبر عدد ممكن من جولات الحوار مع حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز تسوية المنازعات، وتوسيع نطاق الخطاب والعمل المتعلقين بحقوق الإنسان، وتقديم مجموعات من الحوافز ذات الصلة وممارسة ضغوط تدريجية، مع إمكانية ربط ذلك بضمانات أمنية، حسب الاقتضاء؛
- ٦٠ التصدي لمسألة الإفلات من العقاب عن طريق إجراءات مختلفة، سواء في مجال مسؤولية الدولة أو المسؤولية الجنائية الفردية، وتمكين منظومة الأمم المتحدة بأكملها، وبخاصة مجلس الأمن، من اعتماد تدابير لمنع الانتهاكات الجسيمة، وحماية الأشخاص من الوقوع ضحايا وتمكينهم من سبل الانتصاف الفعالة، مع إيلاء العناية الواجبة للنداء من أجل مشاركة الشعب في الإدارة والحكم مشاركة واسعة النطاق.